نظام البيع بالتقسيط

لماذا يجب عدم تشجيعه فى مصر

كتب حضرة عباس أفندى شوقى مقالا فى السياسة الاسبوعية يحبذ فيه فكرة تشجيع نظام البيع بالتقسيط فى مصر على أساس أنه « لو أمكن توزيع وحدات كثيرة مقابل جزء بسيط من ثمنها مع ضمان استمرار الحصول على باقى الثمن تسرب روح النشاط إلى دواليب الانتاج . . . »

فأول اعتراض على هذا الرأي هو ضمان استمرار الحصول على باقى الثمن لان هذا الضمان غير ميسور فى هذا البلد الذى لا يقدر الشخص فيه قيمة لاسمه ولو أمكن لمحل القيام بهذه العملية التى تحتاج إلى رأس مال كبير تجوز هذه المخاطرة لتهافت الناس لاقتنائها سواء كان لهم فيها فائدة أو لم يكن

اليس من الغريب أن تعرض هذه الفكرة فى بلد يتهافت أهله على الاقتراض دون أن يفكروا فى التسديد؟ فنحن فى وسط يطير فيه الناس فى خيال الثروة القادمة التى يتصورونها هابطة من السماء وبها يتخيلون كيف يسددون ديونهم

يضاف إلى ما سبق تعذر نشوء بيوت تعمل برءوس أموال كبيرة دفعة واحدة كما هو الحال فى الغرب . فليس من المتيسر والحالة هذه للبيوت الموجودة أو البيوت التى تنشأ فى المستقبل القريب أن تنتظر الاقساط حتى تستحق. وأكثر من هذا ليس فى ميسورها اعطاء مهلة لمن اضطرته الظروف لعدم تسديد قسطاً فى ميعاده لان رأسمالها لا يسمح بذلك . واذا مدت يدها للاقتراض فان ارتفاع الفائدة تغل يدها أى غل

أما الاعذار فما أكثرها عندنا وهى تبدأ حيث تنتهى وتنتهى من حيث تبتدئ فحياتنا كلها سلسلة اعذار مالية

وارتفاع الفائدة على الاموال ليس بناتج فى هذا البلد عن الطمع الاشعبى كما

يحاول أن يصوره الكتبة للقراء بل هو نتيجة للاخطار التى تتقاذف رأس المال المستمر والمصاريف القضائية الناتجة عن المماطلة أو محاولة التخلص من الدين بأي الطرق

أما اعتبار المباع مؤجرا حتى يسدد ثمنه ففيه خسارة للمحال ليس كنتيجة لتعمد افساد ما يشترى بل لافساده من سوء الاستعمال . فلو كان أثاثا علقت به الاوساخ وتهشمت أطرافه من عدم العناية أو سوء الاستعمال

حقيقة أن بعض المحال مثل سنجر مثلا يسيرون على هذه القاعدة ولكنهم يتخذون احتياطاتهم الشديدة فيطلبون ضمانا هذا من جهة ومن جهة أخرى يبيعون بسعر يزيد كثيراً عن السعر النقدى . ثم هم أيضا فوق ذلك ينتخبون زبائنهم من بين الطالبين العديدين

ولو تطلعنا الى محل مثل سنجر لوجدناه يقوم بعملية اغراق Dumping لسوق المكينات فهو يجازف مرتكنا على قوة اسمه فى اميريكا

فهل يمكن اتباع هذه الطريقة هنا بلا ضمان شخصى أو ثابت ؟ اظن أن هذا ليس فى حيز الأمكان

وهل يمكن البيع بسعر النقد ويتكلف مصاريف قضايا وخلافه من جهة ويواجه بحقيقة مرة هى تعرض ماله للضياع من جهة أخرى كنتيجة لميل الزبائن إلى التهرب من الدفع

قرأت قريباً مقالا فى إحدى المجلات الأمريكية تحى فيه باللائمة على هذا النظام (راجع أعداد العصور حيث تجدها ملخصة) وتقول انه تسبب فى انتفاخ مالى كاذب سيأتى يوم يضطر فيه كل واحد إلى تصفية مركزه . فالفرد مندفع للشراء والبائع مندفع للطلب والصانع بدوره مندفع إلى الأنتاج وكل منهم يأمل تسديد ديونه من الأقساط التي ينتظر ورودها . وبما أن الفرد قد شعر باختلال ميزانيته لعدم تبصره فهو يقترض الفرق الناتج من زيادة المصروف عن الدخل وكله أمل فى ان يوازن بينهما بعد أن يسدد ماعليه من الدين الذي يكون فى البدء زهيد اثم يتزايد

فالاميريكى فى الوقت الحاضر يجهد ذاته كى يتمكن من رفع رقم ايراده كى يساوى

رقم المصروفات ولكنه يجد أن نجاحه كان جزئياً لأن رقم المصروف اخذ فى الأزدياد المتابع

لنلقى نظرة إلى الفلاح فنجده يبيع محصوله لكى يسدد ديونه بدلا من ان ينفقه فى زراعة العام الذى هو فيه وكذلك تجد الحال مع الموظف والصانع والتاجر فمثل المصرى هو بالضبط كمثل الصراف الذى يقبض العهدة (اجرته) ليسدد مطلوبات مستحقة لا اكثر ولا أقل

فهل يريد حضرة عباس افندى شوقى ان يحض على توسيع الخرق بحجة أن فى ذلك توسيع نطاق العمل دون أن يشعر بان فى تحريضه هنا ضرر عظيم ينتج من ارتفاع الاسعار واندفاع الناس للتظاهر بما ليس فى مقدورهم التظاهر به. وهلا يجر ذلك على الافراد أولا وعلى الأمة ثانياً بالطبع الخراب العاجل ؟

أن أول درس يجب التناه على هذه الأمة حثها على عدم الاندفاع للاستدانة مع وجوب التوفير فان كل الكوارث الاقتصادية التى تحل بالقطر تنجت عن فكرة التقسيط

تضيع فدادين الفلاح لأنه يشتري غيرها بالتقسيط ويخسر صاحب العمارات ماعنده لأنه يبنى بالتقسيط ولا يهنأ الصانع والموظف بمرتبه لأنه يأكل بالتقسيط ويلبس بالتقسيط وحتى سجائره وخمره كلها تشترى بالتقسيط

عمر عنايت